

المجتمع الاميركي وحسابات حكامه

بقلم غسان سلامة

يقول بطرس غالي في معرض الحديث عن اقالته من منصبه الدولي الرفيع انه كان ضحية "محاولة دولة واحدة السيطرة على مقدرات المنظمة الدولية". الدولة الواحدة التي لم يسمها الدبلوماسي المصري العتيق هي طبعاً الولايات المتحدة. اما تصوير القرار باقالته انه كان محاولة اميركية للسيطرة على الامم المتحدة فمسألة اخرى، فيما نظر.

ذلك ان واشنطن، الدولة الاكثر تملكاً في تسديد ما عليها للمنظمة الدولية من مستحقات تفوق المليار دولار، تسيطر فعلاً على المنظمة، وهي ما كانت في حاجة للاخراج الكبير الذي تسبب به قرارها باقالة بطرس غالي وعناده المستميت والشرعي دفاعاً عن كرامته الشخصية وعن صوت ما يعتقد انه يمثل من الدول والناس، لكي تثبت ان على قرارات مجلس الامن وفي اروقة المبنى الزجاجي العالي ما يكفي من السطوة والنفوذ. بل يمكن القول ان النفوذ الاميركي في مجلس الامن لا يزيد على ما تستحقه الدولة العظمى فحسب بل هو يفيض عما في الارجح يناسبها ويخدم مصالحها. ولا ريب ان المندوب الاميركي الجديد في الامم المتحدة، بيل ريتشاردسون، سيكون حريصاً على تعديل الشعور العام في المنظمة بان واشنطن، خلال السنوات الاخيرة، وبصوت مادلين اولبرايت الصارم بل الصدامي، قد بالفت في عرض عضلاتها على حساب المنظمة، والدول الاعضاء، والامانة العامة على السواء، بينما اصعب الاتهام مصوبة نحوها باستخدام المنظمة الدولية مطية لمصلحتها من دون ان تدفع ثمن التذكرة للدخول إليها. وما التلويح الاميركي الدائم باستعمال حق النقض (ولاسيما في موضوع رفع العقوبات المفروضة على العراق)، وما استعمال ذلك الحق فعلاً ضد ١٤ دولة من اصل ١٥ كانت تؤيد التمديد ولاية جديدة لبطرس غالي، الا صوراً عن الغطاطة العفوية التي تصرفت بها الدولة العظمى، متجاهلة صوت الاخرين ومصالحهم، وواجباتها كدولة تستضيف على ارضها المنظمة الاكبر، وكدولة للامم المتحدة عليها مستحقات.

- التمة في الصفحة ١٩ -

المجتمع الاميركي

- تمة المنشور في الصفحة ١ -

هل نتذكر لحظة كيف منعت الولايات المتحدة بطرس غالي ومنظّمته من الانخراط في عملية التسوية في الشرق الاوسط ضاربة عرض الحائط بخبرة الامم المتحدة لا في مجال حفظ السلام فحسب بل في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي ايضاً، ومتجاهلة اهمية القرارات الصادرة عن مجلس الامن كمرجع لا بديل منه للتسوية؟ ام نتذكر كيف حُشر ممثل الامم المتحدة في مقر قاعة الاجتماع في مؤتمر مدريد، من دون ان يعطى دقيقة واحدة ولو لاعلام الوفود بحضوره؟ ام اننا نتوقف عند ذلك التصريح الشهير لوزير الخارجية الاميركية في اليوم عينه الذي كانت الامم المتحدة تحتفل فيه بعيدها الخمسين والذي قال فيه ان واشنطن لن تتدخل لحل مشكلة البوسنة ما لم تنسحب الامم المتحدة منها تماماً؟ قد لا تكون واشنطن حصلت، منذ انهيار القطب السوفياتي، على اقصى ما تريده من مجلس الامن، ولاسيما في مجال فرض عقوبات على كوريا الشمالية وكوبا، او في منع مجلس الامن، من التنديد بطرد مئات الفلسطينيين نحو لبنان او بمجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل. لكن الواقع بائن للعيران وهو ان واشنطن قادرة دوماً على منع الامم المتحدة من الاقدام على اي امر تعارضه الولايات المتحدة بشدة. وهي قادرة اجمالاً على جعل مجلس الامن يسير في الاتجاهات التي تناسب مصالحها.

لذا يجانب بطرس غالي الحقيقة بعض الشيء في حديثه: فاقالته ليست محاولة لفرض النفوذ الاميركي على المنظمة. اما القرار الاميركي نابع من مسار مختلف لا يقل في الواقع خطورة عما ذكره غالي. فما نشهده هو شعور اميركي بالثقة يصل الى حد جعل سياسة واشنطن الدولية نوعاً من الامتداد الهامشي لاعتباراتها السياسية الداخلية حتى اصبح المجال الدبلوماسي ملحقاً خافت الوهج للحسابات الانتخابية الراهنة والمقبلة. وقد بدا هذا الامر جلياً في غياب لا مثيل له للشؤون العالمية عن محطات الحملة الانتخابية الرئاسية طوال العام المنتهي. فكلما حاول السناتور دول ان يهاجم كلينتون في شأن دولي ما، رد عليه الرئيس الحالي بكلام عمومي مبهم، وسط لامبالاة شبه دائمة عند الناخبين الاميركيين الذين لم يهتموا، هذه المرة اكثر من اي حملة سابقة، لا بالعراق ولا بالصين ولا بروسيا ولا بالبوسنة ولا بالشرق الاوسط، معتبرين هذه المسائل قضايا يسهل التوافق عليها داخل النخبة الاميركية الحاكمة ولا يختلف في شأنها مرشح عن آخر، ولا تؤثر عملياً على قرار الناخبين بالتصويت لهذا او لذلك. وبينما يجمع خبراء السياسة الخارجية الاميركية على لفظ هذا الاهتمام المثير بهزاله عند الناخبين، فانهم (كمثل دراسة عن هذا الجنوح صدرت اخيراً في فصيلة "فورين بوليسي")، لا يتوقعون تغييراً جذرياً فيه ما دام الوضع العالمي على حاله، يخلو عملياً من اي تهديد كبير للمصالح الاميركية في العالم، ومن اي تحد حقيقي لنفوذها الاعظم فيه، كما في المنظمة المنوط بها تمثيله.

اهم نتائج هذه اللامبالاة الشعبية بالشأن الدولي، انفتاح هامش واسع امام القيادة الاميركية لاستعمال المسائل الدولية لاهداف داخلية. فالسبب الاساسي لاقالة بطرس غالي لا علاقة له فعلاً بادائه ولا بافكاره ولا بما قيل عنه من تلك في اصلاح المنظمة. كل هذه مبررات جاءت متأخرة لمرار القرار بمنعه من الاستمرار في منصبه. وهو قرار ما كانت واشنطن لتتقدم عليه لو لم يلق السناتور دول قدراً من التعاطف في كل مرة كان يتهمج فيها على الامم المتحدة وعلى امينها العام (منزلاً احياناً الى حركات وتعابير شبه عنصرية). وعندما لاحظ كلينتون ان تهكم منافسه على الامين العام يلقي تصفيقاً بين مستمعيه، زابد على دول في حركة مسرحية من صلب اللعب الانتخابية مصرحاً انه في حال انتخابه فهو لن يسمح لبطرس غالي بالحصول على ولاية اخرى. وتكون واشنطن قد سمحت لنفسها بربط هوية الموظف الدولي الاول بمزاياها الانتخابية المعروفة. من هنا، من هذا الاصل المتواضع، بل التافه، للقرار الاميركي، صدقية اميركا في تنفيذ قرارها، وعجزها التام عن تفسيره فرغم بعض الحساسية الطبيعية بين بطرس غالي والاميركان، كان الرجل على علم تام بوزن الولايات المتحدة، وهو جارها في الامور الكبرى، كما في التعيينات الادارية داخل المنظمة. اما ادائه كأمين عام فهو لا يقل جودة عن معدل من سبقه في المنصب.

وترى الحسابات الداخلية عينها في موجة التعيينات الوزارية الجديدة. فرغم مادلين البرايت من موقعها الدبلوماسي السابق الى منصب وزيرة للخارجية له ولا ريب علاقة ما بتاريخها الاكاديمي (على تواضعه) والاداري (على قصره) والدبلوماسي (رغم بعض فظاظته)، لكن جوهر القرار له علاقة اهم واعمق بالانتخابات الرئاسية الاخيرة حيث تساوى المرشحان تماماً بالحصول على اصوات الناخبين الذكور بينما حصل كلينتون على اكثرية كاسحة بين الناخبات. وكان لا بد لزوجته الناشطة كما لنائب رئيسه غور (الذي يطمح للاستمرار في جني اصوات الناخبات عندما يترشح بدوره للرئاسة بعد اربع سنين)، من ان يسعيا لجعل الادارة الحالية اكثر الادارات تحقيقاً للمطالب النسائية بالمشاركة في القرار السياسي، وهو اساساً ما دفع لتعيين اولبرايت في منصبها الجديد. ولئن كان تعيين سيدة في هذا الموقع الحساس شرعياً، ولئن كنا نتمنى وندعو ان تدخل نساء بلادنا الى جوهر صنع القرار السياسي، فان الحادثة تعني، تماماً كاقالة غالي، سيطرة متنامية للحسابات الانتخابية على المعطيات الدبلوماسية.